



جامعة المنصورة



كلية الحقوق

المؤتمر الدولي السنوى العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات



٥ - ٧ أبريل ٢٠٢٠ م

بكلية الحقوق - جامعة المنصورة



جامعة المنصورة



كلية الحقوق

المؤتمر الدولي السنوي العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

((الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي

وتكنولوجيا المعلومات))

٥ - ٧ أبريل ٢٠٢٠ م

تحت رعاية

معالي الوزير أ.د/ خالد عبد الغفار

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

رئيس المؤتمر

أ.د/ اشرف عبد الباسط

رئيس جامعة المنصورة

نائب رئيس المؤتمر

أ.د/ شريف يوسف خاطر

عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

مقررا المؤتمر

أ.د/ عبد الله الهواري

وكيل كلية الحقوق لخدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ وليد الشناوي

وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

مقدمة:

لم تكن جامعة المنصورة لتغفل عن تطلعات القيادة السياسية في مواكبة التنامي المتزايد لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة مناحي الحياة، تلك القيادة التي أعلنت بكل حزم وصدق أن هدفها السامي هو بناء دولة مصرية جديدة.

ولما كان القانون هو الأداة التي عبرها يتم تحويل القرار السياسي والخطط المرتبطة به إلى واقع ملموس؛ فقد جاءت مساهمة كلية الحقوق بالجامعة لتشارك القيادة تطلعاتها وآمالها من خلال مؤتمرها العلمي العشرين تحت عنوان:

(الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات)

والحق أن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات تثير في باب القانون والاقتصاد إشكاليات لا تقتصر أبدًا على فرع واحد من فروعهما، ففي باب القانون العام تترى التساؤلات التي منها: حماية الخصوصية في زمن المعلوماتية، التعاون الرقمي للحكومات والأعمال، الحوكمة الإلكترونية، اتخاذ الآلي للقرارات الإدارية، الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والمبادئ الإرشادية المتعلقة باستخداماتها، وإشكاليات المسؤولية الجنائية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومظاهر الذاتية للأحكام الجنائية الموضوعية والإجرائية في قانون جرائم المعلوماتية المقارن، والذكاء الاصطناعي وأنظمة العدالة الجنائية، وغير ذلك مما ستطرحه محاور هذا المؤتمر.

أما على مستوى فروع القانون الخاص، فقد أطلت برأسها التساؤلات المتصلة بالعقود الذكية، والعقود الإلكترونية، وتحولات قانون المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام تلك التقنيات، وكذا قوانين الملكية الفكرية... الخ.

وتظهر تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات كذلك في مجال القانون الإجرائي، فغدا الحديث متسارعًا عن العدالة الإلكترونية، والتقاضي عن بعد، والمشكلات الإجرائية المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني إلى غير ذلك من التساؤلات التي ستكون محورًا رئيسًا من محاور هذا المؤتمر.

ولما كان القانون هو المرآة التي ينعكس عليها الأثر الاقتصادي لأي تحول تستهدفه الدولة، فإن الدراسات الاقتصادية كانت سباقة في معالجة التحديات الاقتصادية لهذه التقنيات المستحدثة موضوع مؤتمرننا؛ فكان لرصد تحولات القانون الاقتصادي الدولي الناشئة عن استخدام تلك التقنيات قسطاً من الاهتمام. كما كان لتأثيرات تلك الأخيرة على الضرائب والدخل والعمل والرعاية الصحية والنمو الاقتصادي حظ كبير من عناية علماء الاقتصاد. كما لم يكن ليغيب عن محاور مؤتمرننا في باب الاقتصاد العناية بالاقتصاد الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات.

وتأمل كلية الحقوق جامعة المنصورة أن تنتهي جلسات هذا المؤتمر، من خلال البحوث الملقاة فيه، إلى توصيات واقعية قابلة للتطبيق متضمنة مبادرات يمكن الرفع بها للجهات المعنية، فمصرنا الغالية لم تعد في فسحة من أمرها؛ فالتحديات كبيرة وحالة، غير أننا على ثقة أن الآمال المعلقة على إسهامات رجال القانون والاقتصاد في النهوض بمصر الحبيبة لن تخيب أبداً بإذن الله تعالى.

حفظ الله مصر قيادة وشعباً

أهداف المؤتمر:

يسعى هذا المؤتمر لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- مناقشة المشكلات العملية القانونية والاقتصادية المتعلقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات.
- طرح رؤية لتطوير البيئة القانونية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات بالدول العربية.
- استعراض تجارب الدول المتقدمة في تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي فروع القانون العام

1. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون الدستوري
2. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون الإداري والإدارة العامة.
3. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون الدولي
4. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون الجنائي

المحور الثاني: تأثير تطور الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي فروع القانون الخاص

1. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون المدني
2. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون الإجرائي
3. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي القانون التجاري
4. تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات علي فلسفة القانون

المحور الثالث: الجوانب الاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات

1. اقتصاديات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات
2. العملات المشفرة : التحديات القانونية، فرض الضرائب علي الروبوتات
3. الأبعاد الاقتصادية للتحكم في البيانات الكبيرة big data
4. الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والثورة الصناعية الرابعة
5. الاقتصاد الرقمي، الضرائب الإلكترونية
6. تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات في مجال الرعاية الصحية
7. تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي
8. أثر تطورات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات على توزيع الدخل والبطالة

المحور الرابع: الضوابط الشرعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات

1. الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات
2. الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات في مجال التمويل الإسلامي
3. الضوابط الخاصة بنشر المعلومات ومصداقيتها
4. التفاعل المستقبلي بين الإنسان والروبوتات من منظور إسلامي.

المحور الخامس: المواجهة الأمنية لجرائم الذكاء الاصطناعي

1. تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على العمل الشرطي
2. الجوانب القانونية والأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون
3. استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي للأغراض الجنائية
4. تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوقع الجرائم

اللجنة العلمية:

- أ.د/ محسن عبد الحميد البيه
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة المنصورة
- أ.د/ صلاح الدين فوزى
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة المنصورة وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي
- أ.د/ أحمد شوقي أبو خطوه
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة المنصورة وعميد الكلية "الأسبق"
- أ.د/ أحمد جمال الدين موسى
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة ووزير التربية والتعليم الأسبق
- أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة ووزير التعليم العالي الأسبق
- أ.د/ حسين عبده الماحي
أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق - جامعة المنصورة وعميد الكلية "الأسبق"
- أ.د/ رضا عبدالسلام إبراهيم
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية الأسبق
- أ.د/ محمد السيد عرفه
أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة المنصورة وعميد الكلية الأسبق
- أ.د/ محمد عبدالواحد الجميلي
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة المنصورة و وكيل الكلية الأسبق
- أ.د/ سمير أبو الفتوح صالح
أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة المنصورة والعميد السابق لمعهد الدلتا العالي للحاسبات

مواصفات البحوث العلمية المحكمة:

- ١- يجب أن تكون جميع البحوث العلمية أصلية المنشأ ولم يتم نشرها أو تقديمها في أي ندوات أو مؤتمرات علمية سابقة.
- ٢- تُقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية ويكون للبحث ملخص باللغة العربية (لا يتجاوز ٢٥٠ كلمة).
- ٣- يجب أن تشتمل الصفحة الأولى على عنوان البحث، واسم الباحث، واسم المؤسسة / الجامعة، ويبدأ البحث بالملخص، ثم بقية البحث مبتدئاً بالمقدمة ومنتهاً بقائمة المراجع.
- ٤- ألا يزيد عدد أوراق البحث كاملاً (بملحقاته) عن ٣٠ صفحة للبحث الواحد شاملة جميع الرسومات والأشكال التوضيحية والجداول وقائمة المراجع..
- ٥- الخط المستخدم في الأبحاث هو Simplified Arabic وحجم الخط (١٤ غير بارز) والهوامش نفس الخط بحجم (١٢). أما العناوين الرئيسية فتكون بنفس الخط بحجم (16 Bold) والعناوين الفرعية بحجم (14 Bold).
- ٦- تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في مجال البحث.
- ٧- البحوث غير المقبولة لا ترد إلى أصحابها.

**علمًا بأن آخر موعد لتلقي ملخص الورقة العلمية هو ١٥ فبراير
والورقة العلمية كاملة ١٥ مارس ٢٠٢٠**

منهجية تنفيذ المؤتمر :

- عرض الأبحاث العلمية المشاركة في المؤتمر باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.

المشاركون في المؤتمر:

- كليات الحقوق والقانون في مصر والدول العربية والأجنبية.
- وزارات الاستثمار والتجارة والصناعة والاتصالات والداخلية بالدول العربية.
- الهيئات والمؤسسات القضائية.
- مجالس النواب والهيئات التشريعية.
- الشركات والمؤسسات الاستثمارية بالدول العربية والأجنبية.
- اتحاد الغرف التجارية العربية واتحاد المصارف العربية.

رسوم المشاركة:

- من داخل جمهورية مصر العربية:
- ١٥٠٠ جنيه مصري للمشاركة بورقة بحثية مقبولة.
- ١٠٠٠ جنيه مصري للمشاركة بدون ورقة بحثية.
- من خارج جمهورية مصر العربية والمصريين المعارين:
- ٥٠٠ دولار أمريكي للمشاركة .
- ٣٠٠ دولار أمريكي للمشاركة من كلية الحقوق جامعة المنصورة بدعم من الكلية.
- يتم سداد الرسوم على حساب بواسطة حوالة بإسم:

السيد/ محروس عبد العاطى ابراهيم الجندى - مسئول خزينة الكلية

رقم بطاقة ٢٦٣٠٣٢٢١٦٠٠٤١١

البنك الأهلي المصري

رقم موبايل/ ٠١٠٦٤٩٣٠٥١٠

تتضمن رسوم الاشتراك:

- الاشتراك في جلسات المؤتمر.
- حقيبة الأوراق العلمية.
- بوفيه المشروبات خلال الاستراحات طوال فترة المؤتمر والغداء.
- شهادة مشاركة معتمدة.

استمارة تسجيل Registration

..... الاسم الكامل:

(لاستخراج الشهادة وبطاقة التعريف)

..... اللقب:

..... الجنسية:

..... جهة العمل:

..... المركز الوظيفي:

..... العنوان:

..... العنوان البريدي: (ص.ب).....

..... الرمز البريدي:

..... رقم الهاتف: (عمل)..... (خاص).....

..... رقم الفاكس:

..... رقم الجوال:

..... البريد الالكتروني:

أرغب في المشاركة:

مشاركة بالحضور والمناقشة

مشاركة ببحث

..... عنوان البحث:

الفرنسية

الإنجليزية

العربية

لغة البحث:

السكرتارية التنفيذية	بيانات الاتصال والمراسلات
كلية الحقوق - جامعة المنصورة أ/ هدى رشاد د/ منى محمد هاتف ٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) فاكس ٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+) موبايل: ٠١٢٢٧١٨٣٧٨٦ ٢٠ +٢٠١٠٩١٣٣٠٠٣٤ lawfac@mans.edu.eg	كلية الحقوق - جامعة المنصورة الدقهلية - جمهورية مصر العربية هاتف ٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) ٢٢٠٢٤٠٠ (٢٠٥٠+) فاكس ٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+) رمز بريدي ٣٥٥١٦ lawfac@mans.edu.eg